14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

www.14october.com

عاهل المغرب يقيل مسؤولين كباراً على خلفية أحداث (العيون)

الدار البيضاء/14 أكتوبر/إيلاف:

من المتوقع أن يعين العاهل المغربي الملك محمد السادس في الساعات القليلة المقبلة عددا من محافظي (ولاة) وعمال محافظات مناطق مغربية منها الصحراء الغربية في الجنوب المغربي، وعلمت (إيلاف) أن وزارة الداخلية استدعت محافظ محافظة العيون الساقية الحمراء وادي الذهب، محمد كلموس، إذ سيشمله التغيير، وكان المحافظ محط انتقادات كثيرة وحمل مسؤولية أحداث العيون الدامية في الثامن من نوفمبر الجاري تشرين الثاني.

كما علمت (إيلاف) أن محافظ مدينة طرفاية الحالي محمد علي حبوها سينتقل إلى محافظة بوجدور، وسيعوضه في منصبه محمد الناجم بغيي، محافظ مدينة كلميم، ويتوقع أن يتم تعيين صحراوي ينتمي إلى قبيلة آيت لحسن في هذا المنصب.

التعيينات لن تشمل مدن المحافظات الصحراوية، بل تشمل مدنا أخرى، بالإضافة إلى بعض التغييرات داخل وزارة الداخلية، وفي هذا السياق يتوقع أن يقال بوفوس إبراهيم، أحد تلامذة وزير الداخلية الراحل إدريس البصري والمسؤول الأول عن المديرية العامة للشؤون الداخلية بوزارة الداخلية. وحمل هذا المسؤول ما جرى في أحداث العيون.

من القاهرة

نزاهة الانتخابات مسؤولية الجميع

د.عبد المنعم سعيد

ما يجري في مصر الآن بشأن الانتخابات البرلمانية الأهم في تاريخ مصر الحديث يدعو إلى التساؤل والتخوف في آن واحد. ولا أدري ما إذا كان من المناسب طرح كل التساؤلات التي يثيرها ما يحدث الآن أم لا؟.

ولكن الحديث عن نزاهة الانتخابات وكيفية إخراجها بشكل يليق بمصر وبالمرحلة التي تمر بها في ما يتعلق بالإصلاح السياسي يبدو أمرا ملحا للغاية خاصة في ظل الأقاويل والأوهام الشائعة حاليا بشأن نزاهة الانتخابات دونما الالتفات إلى أن ما حدث خلال السنوات العشر الماضية كان محاولة جادة لتفعيل العمل السياسي وضمان مشاركة أكبر في الانتخابات سواء من قبل المرشحين أم الناخبين، وتفعيل دور القوى السياسية الفاعلة في المجتمع، والباحثة عن موطئ قدم لها في الحياة السياسية طبقا لقواعد العمل السياسي التي يقرها الدستور والقانون.

وبرغم كل ما جرى من خطوات لضمان نزاهة الانتخابات، سواء من خلال تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وهي لجنة مستقلة تماما في عملها، ام من خلال استخدام بعض الآليات المتبعة في الدول الأخرى مثل الصناديق الزجاجية أو الحبر الفوسفوري فإن موضوع الرقابة الدولية علي الانتخابات ظل السيف المشهر بيد القوى الهامشية والتنظيمات المحظورة في وجه الدولة كلما يثار موضوع نزاهة العملية الانتخابية. بينما لم يقدم أي من تلك القوى والتنظيمات أي مبادرات أو أفكار للمشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات، واكتفت بطلب المراقبة الدولية أو الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات ولم تعر اهتماما بكون تلك الانتخابات ستجري تحت مراقبة من يشاء من منظمات المجتمع المدني المصري وتحت بصر وكلاء كل المرشحين وأنصارهم وتحت سمع وبصر الإعلام المحلي والدولي ، الأرضي والفضائي وعبر الانترنت.

إننا لم نسمع أن أيا من هؤلاء قد دفعه تشككه في نزاهة الانتخابات إلي النكوص عن تأدية واجبه في مراقبتها. فهؤلاء يؤمنون بأن ضمان نزاهة الانتخابات لا يمكن أن يكون مسئولية الدولة فقط أو إحدي وزاراتها، بل هي مسئولية جميع أطراف العملية الانتخابية بما في ذلك الناخبون الذين تمثل مشاركتهم في الانتخابات الضمانة الأساسية لنزاهة الانتخابات.

وعلى الجانب الآخر فإن مصدر التخوف هو أن هناك من لم يكتف بالتشكيك في نزاهة الانتخابات بل بدأ بالفعل في تهديد نزاهة الانتخابات وبشكل ينذر بالخطر على العملية نفسها.

فجماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونا باتت تتحدي القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، وتتحدى اللجنة العليا للانتخابات بقضاتها التي يناط بها الجزء الأكبر من مسئولية ضمان نزاهة الانتخابات بل وشككت في استقلالية تلك اللجنة ليس لشيء إلا لحظر استخدام الشعارات الدينية، كما بدأوا في استخدام لغة أقل ما توصف به آنها خشنة للغاية في أحاديثهم وكتاباتهم على مواقعهم الإليكترونية العديدة والأخطر من ذلك تصريحاتهم التي تشبه التوعد للجميع بتفجير العملية الانتخابية من خلال تكتيكات لا تمت للعمل السياسي السلمي بصلة، بإدخال الأطفال والنساء في المعركة الانتخابية.

باختصار فقد بات الإخوان يتعاملون ليس باعتبارهم مرشحين مستقلين ولكن باعتبارهم تنظيما يعمل لأهداف لا علاقة لها بالعمل السياسي، فهدفهم التأثير على مجريات العملية الانتخابية وتفجيرها بما يمثل انتقاصا من ثقة الناخبين في الحزب الوطني الديموقراطي، بل والأحزاب المدنية الأخرى.

نعم، قد تحدث تجاوزات انتخابية، ولكن محاولة تفجير الأوضاع بالشكل الذي يخطط له الإخوان، وبما يمثل تشويها لسمعة مصر الدولية ستكون كارثة لا يمكن أن تمر بسهولة. فلنتكاتف جميعا من أجل انتخابات نزيهة.

معتوق يطعن في الحكم بقضيّة سوزان تميم

القاهرة/14 اكتوبر/ايلاف:

قدم منتصر الزيات محامي، عادل معتوق، زوج الفنانة اللبنانية، سوزان تميم، طعنا على الحكم الصادر عن محكمة جنايات القاهرة والقاضي بسجن المتهمين بقتلها رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى،والضابط السابق محسن السكري، ورفض الدعوى المقامة من معتوق.

وقال الزيات في مذكّرة النقض إنّ الحكم الصادر بتاريخ 28 سبتمبر الماضي في القضية رقم 914 لسنة 2008، والقاضي بسجن هشام طلعت 15 عاماً و محسن السكري 25 عاما، وعدم قبول دعوى معتوق، شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال.

وطالب بقبول الطعن وبإلزام المتهمين بدفع تعويض مؤقت قدره ألف وواحد جنيه عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به جراء قتل زوجته.

وفي السياق ذاته، أصيب رجل الأعمال هشام طلعت بأزمة نفسية سيئة جداً بعدما قدمت النيابة العامة طعنها، إعتقاداً منه أن القضية ستعود إلى نقطة الصفر من جديد، وستطالب النيابة مرة ثالثة بإعدامه.

وكشف المستشار، بهاء أبو شقة، محامي طلعت أنه زاره في سجنه بعد تقديم طعن النيابة، وقال لـ«إيلاف» إنّ طلعت كان في حالة نفسية صعبة، خصوصاً أن بعض وسائل الإعلام قالت - على غير علم - إن القضية ستعود للوراء، مشيراً إلى أنه هدأ من غضبه وتحسنت معنوياته بعد أن فسر له الوقائع، وأطلعه على حيثيات الطعن و شرح له أبعاد القضية ومسارها في ظل التطورات الجديدة، مؤكداً له أن هناك مبدأ قانونياً يقول «لا يضار طاعن بطعن»، أي أن القضية لن تعود إلى محطة الإعدام مرة أخرى، بل ستنتقل إلى محطة البراءة.

تونس تؤكد التصدي للعنف ضد المرأة

تونس/14 اكتوبر/ايلاف:

اكدت تونس حرصها على التصدي للعنف ضد النساء للحد من آثاره على المجتمع، وذلك في بيان اصدرته الحكومة بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة.

واكدت الحكومة في البيان «العمل على وضع شبكة من الآليات والاجراءات المتكاملة لتطويق ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي وتأمين الحماية من آثاره».

وشدد البيان الذي اوردته وكالة الانباء التونسية على اهمية «العمل على تعزيز التنسيق على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية بهدف اشاعة ثقافة حقوق المرأة والوقاية من كافة أشكال التمييز والاقصاء والعنف الموجهان ضدها».

وبحسب تحقيق اجري في العام 2004، فإن 20 ٪ الى 40 ٪ من النساء يتعرضن لعنف جسدي من جانب ازواجهن واكثر من 50 ٪ يقلن أنهن يتعرضن للعنف الكلامي.

ويعتبر بعض الخبراء ان هذه الارقام اقل من الواقع بسبب الصمت الذي لطالما احاط بالعنف ضد المرأة والطابع الخاص لهذه القضية.

إعلان